عبدالنبي الشعلة
abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفة

الجماعة... بين التجديد والتجديف وحرية الرأي والتعبير

• في دعوته لعباده الصالحين إلى عدم التهاون وعدم القعود عن مواجهة العابثين والمجدفين قال الحق سبحانه وتعالى في سورة النساء: "وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا".

• وبعد، فإننا نوجه تحية إكبار وتقدير إلى كافة المسؤولين والعاملين في الدوائر والوزارات المعنية وفي الأجهزة التنظيمية والرقابية والأمنية والقضائية الذين نهضوا لحماية وانقاذ حرية التعبير والفكر والمعتقد في المجتمع من أيدي العابثين والمارقين، وتحركوا في الآونة الأخيرة وبالطرق القانونية ليضعوا حدا لممارسات وتجاوزات عدد من مسؤولي ما يسمى بجمعية التجديد الثقافية الاجتماعية، بعد أن بلغ السيل الزبى وتعالت الأصوات المنددة والمناشدة للجم هذه الجماعة التي تمادت في غيها، وتمددت في تجاوزاتها إلى أن طالت بالإساءة والتشكيك والاستهزاء والتجريح صلب معتقدات المسلمين جميعًا ومست أقدس المقدسات التي تجمعهم وعلى رأسها القرآن الكريم بأطروحات سطحية وأساليب استفزازية؛ مؤذية وجارحة لمشاعر الناس ومعتقداتهم بما يؤدي إلى تهديد السلم والأمن والاستقرار واللحمة الوطنية، وإثارة الضغائن والفتن والانشقاق في المجتمع.

• والمعروف أن الجماعة التي أسست جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية كانت قد ظهرت إلى حيز الوجود في البداية في ثمانينات القرن الماضي وعرفوا باسم "جماعة السفارة" وحملوا أفكارًا شاذة غريبة منبثقة من خرافة تواصل واتصال مؤسسها بالإمام المهدي المنتظر الذي عينه سفيرًا له وكلفه بتجديد وإصلاح الدين الإسلامي ورعاية شؤون المسلمين، وقد دخلت هذه الجماعة منذ نشأتها في صراع ومواجهات مع رجال الدين من المكون الشيعي في المجتمع، ثم تواروا عن الواجهة ولكن ظلوا يعملون في السر والخفاء.

• وعندما أطلق صاحب الجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه برنامجه الإصلاحي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والذي ارتكز على قيم الانفتاح والحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وتضمن في خطط تنفيذه تشجيع إنشاء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى كدعائم للحياة الديمقراطية المرتقبة، تقدمت الجماعة ذاتها بطلب لتسجيل جمعية خاصة بهم تحت اسم "جمعية التجديد الإسلامي".

• وأمام اعتراض رجال الدين وقطاعات مختلفة أخرى في المجتمع على تسجيل الجمعية لعدة أسباب ومنطلقات أبرزها افتقار مؤسسيها للخبرة والمكانة وللتحصيل العلمي والأكاديمي والفقهي المطلوب، وشذوذ وخطورة طروحاتهم، وعدم كفاءتهم وتأهلهم وأهليتهم العلمية والفكرية والفقهية على القيام بمهمة تجديد الدين الإسلامي الذي يجب أن تضطلع به، عند الحاجة إليه، مؤسسات علمية بحثية فقهية مختصة راسخة يُسند إلى علمائها وفقهائها ومفكريها المعتبرين هذه المهمة.

• وحيال منطق هذه الحجج ورجاحتها ووجاهتها وافقت الجماعة على حصر نشاطاتها في المجالات الثقافية والاجتماعية فقط، دون المساس أو الاقتراب من القضايا الدينية، وتنفيذًا لذلك وافقوا على تغيير اسم الجمعية من "جمعية التجديد الإسلامي" إلى "جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية" وعلى هذا الأساس تم تأسيس واشهار الجمعية في العام 2002م.

• إلا أن الجماعة لم تحترم أو تلتزم بتعهداتها، وسرعان ما أخلت بالتزاماتها وأخذت تتحدى مشاعر المجتمع وتنتهك الأنظمة والقوانين التي تنص بكل صراحة ووضوح على أنه "يحظر أن تتضمن برامج الجمعيات ما يمس أسس العقيدة الإسلامية أو وحدة الشعب أو ما يثير الفرقة أو الطائفية"، وقامت ثلة من شبابهم المتحمس بالسطو على أفكار عدد من المفكرين الحداثيين العرب والمستشرقين واستنساخها بشكل هجين مرتجل وفي صورة هلوسات فكرية ضحلة وهرطقات وزخرفات لغوية مبهمة، تستهدف تشويه منظومة المعتقدات المستقرة في ضمائر الناس بمختلف أطيافهم، وصارت أطروحات هذه الجماعة وتجلياتها كالسهام المسمومة التي وجهت إلى أفئدة ووجدان المؤمنين وإلى رموزهم الدينية ومعتقداتهم الروحية في ممارسة غير مسؤولة وبعيدة كل البعد عن قيم وقداسة حرية الفكر والتعبير.

• وفي الواقع، وعلى الرغم من محاولات الكثيرين فإن الدولة طيلة أكثر من 30 عامًا لم تتدخل وفضلت عدم إقحام نفسها في السجالات الدائرة حول هذا الموضوع بين مختلف دوائر ومكونات المجتمع، إلا أنه بات الآن على أجهزتها المعنية الاستجابة في إطار مسؤولياتها وواجباتها لنداءات وبلاغات الذين طرقوا أبواب العدالة والقضاء طلبًا للإنصاف والحماية، فلا يجوز للدولة أن تحرم المجتمع من ممارسة حقه الدستوري والاستنجاد بالسلطة القضائية لحمايتهم وحماية معتقداتهم مما يتعرضون له من تعد وسخرية وتحقير واستهزاء؛ وهي حالة وصلت إلى حد يستدعي من المجتمع مواجهته سلميا وعن طريق القنوات القانونية الدستورية؛ إذ إن تركه والتغاضي عنه سيؤدي إلى استمرار تفاقمه واستفحاله وانتقاله إلى مرحلة العنف والتصادم.

• من ناحية أخرى، فإن من حق كل مجتمع أن يعتز بقيمه ومعتقداته وأن يحميها من الإساءة والتشكيك والاعتداء والتحقير، ومن واجب الدولة أن توفر هذه الحماية التي لا تعتبر ولا تشكل خرقًا أو انتهاكًا لحق حرية الرأي؛ ففي أوروبا، واحة الحريات والديمقراطيات لا يحق لأحد وبقوة القانون أن يعبر عن رأيه بالتشكيك في جريمة الهولوكوست التي ارتكبت بحق اليهود، فالدول الأوروبية سنت القوانين التي تمنع أي فرد من التعبير عن رأية المشكك في هذه الجريمة حماية لمشاعر اليهود، ولا يستطيع أحد أن يقول إن ذلك يشكل انتهاكا لحق أو حرية التعبير عن الرأي، واليوم في الغرب المتحضر وبشكل عام أصبحت الأفواه مكممة في مقابل ما يجري على صعيد الشذوذ الجنسي المتفشي والزواج المثلي والتحول الجندري والتفكك والتفسخ الأسري وغيرها من الممارسات المرتبطة بهذا الشأن التي أصبحت المجتمعات الغربية تعتبرها من جملة حقوقها التي يجب حمايتها من التهجم والسخرية والاعتراض والتهكم، ولا يستطيع أحد أن يعتبر ذلك حجرًا وانتهاكا لحرية التعبير عن الرأي في الغرب، وعلى الله التوفيق وهو من وراء القصد.

• في مستهل برنامج تدريبي مكثف... بن دينة:

التدريب بالإعلام الأمني رافد مهم لإستراتيجية التطوير

المنامة - وزارة الداخلية

أكد مدير عام الإدارة العامة للإعلام والثقافة الأمنية العميد محمد بن دينة أن التدريب وبناء القدرات والممارسات المهنية الحديثة في مجال الإعلام الأمني يمثل رافدا مهما لإستراتيجية التطوير والتحديث، التي أطلقها وزير الداخلية الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة بكافة قطاعات الوزارة منذ نحو عشرين عاما.

وأشار العميد محمد بن دينة في مستهل البرنامج التدريبي المكثف الذي أطلقته الإدارة في إطار الحرص على تدريب وتطوير كفاءة منتسبيها، إلى أهمية مواكبة التطور الدائم في مجال الإعلام الرقمي بكافة وسائله وأدواته، فالمهارات والمعرفة الرقمية جديرة بإنتاج رسالة فاعلة في مجال الاعلام الأمني، تصل المتلقي وتحقق الأهداف المرجوة بالكفاءة والسرعة المطلوبة، مضيفا

محمد بن دينة

أن البرنامج التدريبي قائم على التدريب العملي والإنتاج الإعلامي، وكيفية إنجاز العمل بفعالية، بالإضافة إلى بناء القدرات وتطوير الإستراتيجيات الإعلامية بما من شأنه تزويد القائم بالاتصال بالمهارات الضرورية وتطوير الخدمات التي يقدمها الإعلام الأمني.

وكانت الدورة التدريبية الأولى، والتي قدمتها الإعلامية نادية التركي قد عقدت على مدى 3 أيام واستهدفت تنمية مهارات المشاركين باستخدام تقنيات وأساليب التقديم والعرض بالإضافة إلى كيفية الإقناع من خلال تقديم عرض فعال يساعد في توصيل الرسالة لمختلف الفئات، علاوة على تعزيز الثقة للمشاركين في كل جوانب العمل.

كما تضمنت الدورة، المهارات العملية، ومنها مفاهيم فن الإلقاء الحديثة ومواصفات المتحدث المتميز وسبل تنمية الثقة في الذات والقدرة على مواجهة القلق؛ من أجل تحقيق الانسجام مع الجمهور وخلق قاعدة توافق مع الشخصيات المختلفة.

وقام المشاركون خلال الدورة بإعداد وتقديم عروض تقديمية متنوعة طبقوا من خلالها المحاور التي تطرقت لها الدورة من التخطيط للعرض واختيار الموضوع المناسب بالإضافة إلى الإلمام بجميع جوانب الموضوع، إلى جانب التحكم في الوقت خلال التقديم والتركيز على اللغة الحركية والتعامل مع المواقف الصعبة.

BAC
شركة مطار البحرين
BAHRAIN AIRPORT COMPANY

Bahrain Airport Company (the "Company") announces the presence of a number of abandoned vehicles in the parking spaces at Bahrain International Airport. The owners of those vehicles or those who have a connection to the vehicles should receive them by **(22 March 2023)** at the latest through the attendance of the owner or someone on their behalf to the **Commercial and Marketing Department – Car Parks** with the necessary documentation to prove the ownership of the vehicle and paying the fees due on the vehicle. Otherwise, the Company will be forced to sell the vehicle in a public auction, and use the money from the sale in return for using the private parking spaces of the Company for all the period that has passed in addition to any compensation.

The Company hopes that the owners of the vehicles would cooperate in removing their vehicles.

Below, a list of the plate numbers of the abandoned vehicles:

تعلن شركة مطار البحرين ذ.م.م. **(«الشركة»)** عن وجود عدد من المركبات المهجورة في مواقف مطار البحرين الدولي، فعلى أصحاب تلك المركبات أو من له صفة فيها المبادرة إلى استلامها في موعد أقصاه **(٢٢ مارس ٢٠٢٣)** وذلك بحضور المالك شخصياً أو من ينوب عنه إلى **قسم الشؤون التجارية والتسويق – مواقف السيارات** مع إحضار المستندات اللازمة لإثبات ملكية المركبة مع دفع المبلغ المستحق على المركبة، وإلا ستضطر الشركة إلى بيعها في المزاد العلني، واستيفاء مبلغ البيع مقابل الانتفاع بمواقف السيارات الخاصة بالشركة عن كل الفترة السابقة فضلاً عن التعويض.

الشركة إذ تعلن عن ذلك، لتأمل من أصحاب الشأن التعاون معها في إزالة السيارات.

وفيما يلي قائمة بأرقام السيارات المهجورة:

Bahraini Cars: السيارات البحرينية:

435972	326810	315627	283585	257574	252093	223716	134475	120286	92696
619041	430475	421167	392279	391743	389805	386422	386312	491261	376351
624926	577418	560326	534838	524909	596450	514290	502038	604219	

Saudi Cars: السيارات السعودية:

9871 JEJ	ن ه ر 889	ط ي ح 833	ر ن و 498	ب و ك 455
SNB 6157	KLA 4621	ZJA 3037	JVA 2474	DJD 1565
SUA 8784	LTG 762	GLU 76	NEU 759	DZJ 7549
			RNO 936	EBA 8895

Emirati Cars: السيارات الإماراتية:

G 41063	88536

Kuwaiti Cars: السيارات الكويتية:

20-9961	82859

Unnumbered Cars: سيارات من غير لوحة:

شفروليه كابرس
شفروليه جيب
لاند روفر جيب

To contact us: please call 17139518 - 36022075 or send an email to: commercial@bac.bh.

للتواصل: يرجى الاتصال على هاتف رقم: 17139518 - 36022075 أو إرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى commercial@bac.bh